

مدة بقاء الزرع ولو باع أرضا مع بذر أو زرع لا يقرب بالبيع
 بطل في الجميع ويقل في الأرض مولاة ويقل في بيع الأرض
 الحيازة المخلوقة فيمكاد ون المدفونة ولا خيار للمستوي إن علم
 ويكفر المبيع الثقيل وكذا إن جهل ولم يصرف ثمنها وإن صرف
 فله الخيار فلو أجاز لزوم المبيع الثقيل ونسوية الأرض وفي
 وجوب أجره مثل مدة النقل أوجه أصحها يجب أن نقل بعد
 القبض لا قبله ويقل في بيع البستان الأرض والشجر والمطانة
 وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الأبنية وساحات
 محيطها السور لا المزراع على الصبي وفي بيع الدار الأرض
 وكل بناء حتى حاميها لا المنقول كالدور والبكرة والستير
 وتدخل الأبواب المصنوعة وحلقها والإحاثات والرتب
 والسلم المسمان وكذا الأسفل من حجري الرمي على الصبي والأعلى
 ومفتاح غلق مثبت في الأصح وفي بيع الدابة تعلمها وكذا
 ثياب العبد في بيعه في الأصح **قلت** الأصح لا ينقل
 ثياب العبد والله أعلم **فرع** باع نخلة دخل عرفها
 وورثها وفي ورق التوت وجه وأغصانها إلا الكلبس
 ويبيع بعضها بشرط القلع أو القطع بشرط الأبقاء والآخر
 طلاق يقضي الأبقاء والأصح أنه لا يدخل المغيرس
 لكن يستحق مبيعته ما بقيت الشجرة ولو كانت بابسة

لو كان المبيع من ذهب أو فضة أو غيرها من الثمن
 وكان البيع في غير ذلك كان الثمن زاهيا بشرط
 ولا يرد له ما كان له من الثمن ولو كان الثمن
 ذهباً أو فضة أو غيرها من الثمن كان الثمن
 بالثمن بوجه في مبيع الثمن لا يقصد
 بغيره من الثمن وإنما الثمن نفسه
 ولو كان الثمن من غير ذلك كان الثمن
 إذا كان الثمن ذهباً أو فضة أو غيرها من الثمن
 هذا كله مطبق في الخصال والتميز
 فيها ولا خلاف في ذلك بوجه مختلف
 معالج الدار التي هي الخصال

لزم المشتري

لزم المشتري القلع وثمره القلع المبيع إن شرطت للمبيع أو المشتري
 جعل به والإفان لم يتأخر منها شيء ففي المشتري والأصل
 وما خرج ثمره بلا نور كتنين وعين إن يزرع ثمره فللمبيع
 ولا للمشتري وما خرج في نور ثم سقط كشمس ونفاح
 والمشتري إن لم تنعقد الثمرة وكذا إن انعقدت ثم نبت ثمر السور
 في الأصح وبعد الثمن للمبيع ولو باع خلايا بستان مطاوعة وبصفا
 مؤبر فللمبيع فإن أفرز ما لم يزرع فللمشتري في الأصح ولو كانت في
 بستانين فالأصح إفراد كل بستان بحكمه وإذا بقيت الثمرة للمبيع فإن
 شرط القطع لزمه والأفله تركها إلى الجدد وكل منها السقي
 إن انقطع به الشجر والتمر ولا يمنع لأخر وإن صرفها لم يجز إلا
 ضاهها وإن صرف أحدهما وتنازع عاين العقد إلا أن يساع النظر
 وقيل لطالب السقي أن يسقي ولو كان المهر ممتنع رطوبة الشجر
 لزم الباع أن يقطع أو يسقي **فصل** يجوز بيع الثمر بعد تدوير
 صلاحه مطلقا وبشرط قطعه وبشرط أبقائه وقبل الصلاح
 أن يبيع مفردا عن الثمر لا يجوز إلا بشرط القطع وأن يكون
 المقطوع متصفا به لا ككثيري وقيل إن كان الشجر للمشتري
 جاز بلا شرط **قلت** فإن كان الشجر للمشتري وبشرط
 القطع لم يجب الوفاؤ به والله أعلم وإن بيع مع الشجر جاز
 بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه وتحريم بيع الزرع الأخضر

لو اشترى المبيع والمشتري
 فاشترى المبيع في العقد المبرور
 فالشترى في ماله المشتري في الأصل
 عند نقل المالك في المشتري وإذا اشترى
 فإن العقد وقع بعد الاطلاع
 فالقول قول المشتري بخلاف ما

Copy